وماذا بعد الاتفاق .. والرفض؟

الأهرام:30-9-1978

بقلم: د.حسين فوزى النجار

دكتوراه فى الاستراتيجية السياسية

هناك أمران تتبذهما العلاقات السياسية الدولية، جموح الخيال بعيداً عن الواقع، وتناقض المصالح بما يعوق الوفاق، وليس لهما من بديل غير الحرب حيث تعلو إرادة الغالب، فإذا لم تكن الحرب وهى الصورة المتبقية للعلاقات الدولية، كان تجميد العلاقة بين طرفى النزاع أو بمعنى آخر الاستسلام للأمر الواقع وهو ما جرى تسميته أخيراً فى العلاقات العربية الإسرائيلية (باللاسلم واللاحرب) ومثل هذه العلاقة التى تتسم بالجمود والسلبية ما هى إلا نوع من الاستسلام أشد وبلاد فى المدى البعيد لإرادة الغالب وخاصة إذا كان هذا الغالب يحتل إرضاء من أرض المغلوب يمارس فيها حق الفتح وإرادة الفاتح.. وامتدت إرادته إلى الرغبة فى التملك والاستيطان، وهو أخر ما يمكن أن ترزأ به أمه مغلوبة على أمرها ، حيث يغدو المستوطن فى المدى الطويل حقوق يقف أمامها القانون الدولى عاجزاً وتغدو مشكلة يتعذر معها الوفاق، فيصبح المستوطن وله حقوق المواطن الأصيل.

ولعل أعظم كسب ظفرت به إسرائيل بعد حرب 67 ، هو اعتراف العرب الضمنى بوجودها بقبولهم القرار 242 وهو اعتراف أن لم يأخذ إطاره القانونى من جانب العرب فقد أملته الإرادة الدولية مائلة فى الأمم المتحدة وإن كانت هذه الإرادة الدولية قد اعترفت بإسرائيل من قبل وتقبلتها فى مجمع الدول فتبوأت مكانتها الدولية بهذا الاعتراف، وهو ما يجمع عليه فقهاء القانون الدولى شرطاً لقيام الدولة بكيانها السياسى المعتقل، فإن نكوص العرب أو امتناعهم عن الاعتراف بإسرائيل لم يؤثر على مكانتها الدولية التى كسبتها باعتراف الدول وتأكيد هذا الاعتراف بعضويتها فى الأمم المتحدة، ولم يكن لمقاطعة العرب للمؤتمرات واللقاءات الدولية التى تشترك فيها إسرائيل ما يؤثر على كيانها الدولى ولم تمتد هذه المقاطعة إلى جلسات الأمم المتحدة أو

عضويتها، وكان الاعتراف الدولى بها صريحاً غير مشروط بشيء حتى ولا بقرارات الأمم المتحدة حول المشكلة الفلسطينية.

فإذا قيل على لسان الفيلسوف (باسكال) أن العدالة عاجزة ما لم تسندها القوة ، فإن هذه القوة قد تحجب العدالة فى المجتمع الدولى، بل قد تصبح أحياناً ولها الكلمة العليا، وقد استطاعت القوة بعد الحرب الإسرائيلية العربية عام 1967، إن تكون لها الكلمة العليا وفشلت كل المحاولات التى جرت لتسوية النزاع العربى الإسرائيلي وفقاً للقرار 242 حتى كانت حرب أكتوبر عام 73 فتعادلت موازين القوى ولم تعد لا يهما كفة راجحة على الأخرى، إذ لم تكون للقوة الضاربة المصرية وهى التى أحرزت وحدها الانتصار، بعد هزيمة القوات السورية فى الجولان القدرة على مواجهة أمريكا وأعلنت أمريكا على لسان وزير خارجيتها حينئذ إنها لن تسمح للسلاح السوفيتى أن يتفوق على السلاح الأمريكي. وإن كان التفوق فى حقيقته هو تفوق المقاتل المصرى.

فإذا كانت الدول العربية قد قبلت القرار رقم 242، فإنها قد اعترفت ضمناً بالكيان الإسرائيلى ووجود إسرائيل على رقعة الواقع وأن أبت الاعتراف الصريح بالدولة الإسرائيلية بل إنها فى هذا الاعتراف الضمنى قد اعترفت بحدود 1948 التى وقفت عندها إسرائيل بعد أن تجاوزت عدوانا حدود هدنة رودس بل وقصر على أن تكون هى الحدود الدولية لإسرائيل على الإطلاق منذ قيامها، وكانت خريطتها التى تتصدر الكنيست غير حدود 1948 على الإطلاق وهو ما يفسر بناءها للمستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة كما يفسر موقف بيجين المتعنت وتفسيره للقرار 242 بحجة الحدود الأمنية ، والعودة مرة أخرى إلى تاريخ آبد بما أسماه السامرة ويهوذاً ولعله لا يستنكف أن يدعى امتداد إسرائيل إلى النيل والفرات.

ولعلنا لا نجهل أن السياسة هى لعبة انتزاع المصالح وتحقيقها بالطريق السلمى وأن الحرب ليست إلا سياسة عنيفة بقيمة تحقيق المصلحة بالقهر.

فإذا كان العرب قد يسلموا بالقرار 242، وأصبح كل ما يبغونه هو أن تسلم إسرائيل بهذا القرار بالانسحاب إلى حدود ما قبل عام 1967، فإن هذا التسليم لا يتحقق ما لم تخضع إسرائيل لقوة قاهرة فتحملها على التسليم ولن يكون هذا إلا عن طريق الحرب أو الضغط الدولى من قوة مؤثرة تملك الإلزام وإن كانت لا تحب أن تمارسه،

وهو ما عناه الرئيس السادات بأهمية الدور الأمريكى فى المشكلة، وذهب فيه إلى مطالبة أمريكا بدورها الحقيقى الفعال فى طرفى النزاع، وهو ما اضطلعت به أمريكاً حقاً، ولم تكن لتضطلع به لولا أنها تسعى إلى سلام دائم وعادل فى بقعة : مهد الحضارة ومهبط الأديان العظمة الثلاثة، كما جاء فى ديباجة وثيقتى كامب ديفيد وحرصاً على مصالحها من ناحية أخرى.

وإذا كانت مصر وإسرائيل قد نبذتا الحرب إقراراً للسلام العادل قلم يعد هناك سوى وضع إطار لاتفاق يحقق السلام العادل لكل من العرب وإسرائيل على السواء. وفى هذا الإطار يمكن لطرفى النزاع أن يحققاً بغيتهما عن طريق المفاوضات التى تجرى لإقامة طريق المفاوضات التى تجرى لإقامة سلام دائم إذا ما كانت الغاية (إنقاذ هذا الجيل ولأجيال القادمة من ويلات الحرب).

وقد التزمت وثيقة كامب ديفيد فى إقرار السلام بنص المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التى نقضى فى البندين الثالث والرابع منها بأن (يقضى جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولى عرضة للخطر، وأن يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً على علاقاتهم الدولية فى التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضى أو الاستغلال السياسي لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة).

وجاء إطار السلام ملتزماً بهذه المبادئ العامة التى نص عليها مشاق الأمم المتحدة، إلا أن لنا وقفتين: فيها يتعلق بإجراءات السلام أولاً وهى الإجراءات التى تتحرك فى إطارها المفاوضات القادمة، وثانياً : فيها يتعلق بموقف الدول العربية والرافضة.

أما ما يتعلق بإجراءات السلام فإن الرجل الذى ذهب ينشد السلام بقلب مفتوح بعد أن حقق نصره العظيم فى أكتوبر قد لقى الأمرين فى تعنت رجل إسرائيل الذى ظل يردد أناشيد التوراة ماذا أعوزته حجة الدين ذهب متعلل بضرورات الأمن وكان حسن النية، والضمانات الدولية، وعلى قمتها الضمان الأمريكى لا تكفانه للثقة، وكنا نود أن نكون أكثر وعياً بأن الإفراط فى الحذر لا يولد غير الشك، وأن الثقة هى دعامة الوفاق،

وأن من ينشد السلام لا يتطلع على الحرب، وأن الذى يريد البناء والتعمير، وهو ما تريده إسرائيل والعرب معاً ، لا يحب الدمار ولا يحب أن يعوقه عن البناء عاتق.

أما دول الرفض فليس لى ما أقوله لها إلا أن يسفروا عن خطة محددة واضحة المعالم للتعامل الجاد مع إسرائيل والله معهم، وأما الأخوة الذين لا يرون فى وفاق كامب ديفيد ما كانوا يبغونه فلا أقول لهم إلا أن الوفاق ليس إلا إطاراً للاتفاق- فلتقدموا وليجربوا فاما ظفروا ببغتهم وإلا اتجهوا إلى البحث عن بديل آخر، أما أن يفوت فرصة تلوح للسلام العادل فهو ما لا يقره عقل أو يقبله منطق وما لا تكسبه اليوم تكسبه غداً.. والحق دائماً يعلو ولا يعلى عليه، ما دمنا نحتكم إليه وإلى الضمير العالمى الذى وقف معه ، والذى تؤيده الرسائل المتبادلة بين الرئيسين كارتر والسادات والأخرى المتبادلة بين كارتر وبيجين.

www.anwarsadat.org